

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

معاناة المواطنين أثناء تصحيح الأخطاء الجوهرية في الحالة المدنية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

بعد صدور القانون 36.21 المتعلق بالحالة المدنية والرامي إلى إرساء القواعد التي يركز عليها رقمنة الحالة المدنية، أصبحت معاناة المواطنين تزداد أمام العراقيل الإدارية التي يجدونها حين يريدون تصحيح بعض الأخطاء في سجلات الحالة المدنية، بحيث تتملص المحاكم المختصة من مسؤوليتها بدعوى أن الإصلاحات الخاصة بالحالة المدنية لم تبق من اختصاصاتها، وأصبحت من اختصاص وزارة الداخلية.

لذا أسألكم السيد الوزير المحترم،

-هل مسألة تصحيح الأخطاء الجوهرية في الحالة المدنية فعلا من اختصاص وزاراتكم؟

-وما هي الإجراءات التي ستتخذونها لرفع معاناة المواطنين في تصحيح الأخطاء الجوهرية في الحالة المدنية؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

عبد الله بوانو